CD/PV.976
3 March 2005

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة السادسة والسبعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد تيم كولي (نيوزيلندا)

(A) GE.05-61126 200106 200106

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٧٦ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، في البداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى السفير بارنَبيه كارّيرو كوبيرُس، الذي تقلّد أخيراً منصبه بصفته ممثلاً دائماً لفترويلا لدى مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأؤكد لـــه تعاوننا ودعمنا له في مهامه الجديدة.

ولدي في الجلسة العامة اليوم قائمة طويلة نوعا ما بالمتحدثين، سأقرأ أسماءهم الآن. وستلاحظون أن هناك تغييرات طفيفة بالمقارنة مع القائمة الموجودة أمامكم. أنتقل إلى الأسماء الواردة على القائمة لتكون لديكم فكرة عمـــا هـــي عليه الآن. سأعطي الكلمة للنمسا في البداية ثم يتلوها كل من كندا، وكينيا، والجزائر، وأستراليا، وسويسرا، والأرجنتين، وبلجيكا وكرواتيا.

وأعطي الكلمة الآن لممثّل النمسا الموقّر.

الســـيد بتريتش (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً سيادة الرئيس أن أُهنئكم على رئاستكم مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أتقدم إليكم بأطيب التمنيات في هذه المهمة الصعبة. واسمحوا لي أيضا أن أتوجـــه بجزيل الشكر إلى سلفكم وصديقي، السيد كريس ساندرز، الذي لم يدّخر جهداً للمضي قُدماً بقضيتنا المشتركة، أي إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار عمله.

في يـــوم الثلاثاء ١ آذار/مارس، احتفل العالم بالذكرى السادسة لبدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وفي الفـــترة مـــن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تشرفتُ برئاسة المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية، مؤتمر قمة نيروبي المعني بإيجاد عالم خال من الألغام.

ففـــي مؤتمـــر قمة نيروبي الذي استضافته كينيا، التي كانت قد تحدثت أمام مؤتمر نزع السلاح قبل عدة أســـابيع، وســـتتحدث إلـــيه اليوم من جديد، اجتمع المجتمع الدولي على مستوى سياسي رفيع لدراسة المشاكل الإنســـانية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد ومعرفة ما هي التدابير المتخذة من أجل معالجة هذه المشاكل. فقد حقق مؤتمر قمة نيروبي هدفين اثنين: أولهما أنه نظر فيما أُنجز حتى ذلك الحين، والثاني أنه وضع خطة عمل مستقبلية.

ويمكننا حقاً أن نحتفل بإحراز تقدم كبير. فقد انخفض استخدام الألغام المضادة للأفراد انخفاضاً ملحوظاً في الأعوام الأخيرة. فيجري إنتاج عدد أقل من الألغام المضادة للأفراد، ويكاد الاتجار بهذه الأسلحة الخطيرة أن ينتهي. وقد صدقت ١٤٤ دولة على الاتفاقية منذ ١٩٩٧، بما فيها معظم الدول الأكثر تضررا من الألغام الأرضية، مثل أفغانستان، وأنغولا، وكمبوديا، وموزامبيق، والبوسنة والهرسك. لقد وضعت الاتفاقية معياراً دولياً، يحترمه أيضاً معظم الدول التي لم تنضم بعد لهذا الصك الإنساني الهام. إضافة إلى ذلك، فقد قامت الدول الأطراف في الاتفاقية بتدمير أكثر من ٣٧ مليون من الألغام المخزونة المضادة للأفراد وطهرت مساحات شاسعة من الأراضي من الألغام. وأصبح اليوم عدد ضحايا الألغام الجدد أقل بكثير مما كان عليه في الماضي، ويتلقى العديد من الناجين من الألغام الأرضية رعاية أفضل والمزيد من المساعدة.

بيد أنه ما زال يلزم إنجاز الكثير. وللتغلب على التحديات المتبقية، اعتمدت الدول الأطراف في الاتفاقية ما كان يمثل محور قمة نيروبي، أي خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. واتفقنا على ٧٠ إجراءً محدداً، منها الإجراءات التالية:

- خلصنا إلى أن انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية سيظل أولوية هامة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩: فهناك ٥٠ دولة، من بينها ٢٢ عضواً في مؤتمر نزع السلاح، لم تنضم رسمياً إلى الاتفاقية بعد، وأدعو هذه الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن؛

- نسلم بأن أكبر تحد في السنوات الخمس المقبلة يتمثل في التأكد من التزام الدول الأطراف بمُهَل العشر سنوات لإزالة الألغام من المناطق الملغومة. وسيتطلب هذا جهوداً مكثفة من الدول الأطراف المتضررة بالألغام والدول القادرة على مساعدتها؛

- وتعهدنا من جديد بتوفير المساعدة لرعاية ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛

- اتفقنا على أن تدمير الألغام المخزونة المضادة للأفراد، وهي من سمات مظاهر النجاح الحقيقي الذي أحرزته الاتفاقية، سيظل يمثل أولى الأولويات. ومع أنه لم يَعُد هناك سوى ١٥ دولة طرفاً يتوجب عليها تدمير الألغام المخزونة، فالبعض منها ما زال لديها مخزونات كبيرة؛

- وأخيراً، قبلنا بأن الوفاء بالتزاماتنا في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ سيتطلب قدراً كبيراً من الالتزامات السياسية والمالية والمادية. ولئن تم توفير أكثر من ٢,٧ مليار دولار لأنشطة تتفق مع أهداف الاتفاقية منذ عام ١٩٩٧، فما يزال يلزم قدر لا بأس به من الموارد الإضافية لإنهاء العمل.

وفي العديد من الحالات، ينبغي وضع إجراءات لإزالة الألغام على سبيل الأولوية في الخطط الإنمائية وفي ورقات استراتيجية الحد من الفقر وفي أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي زيادة كفاءة الإجراءات المتعلقة بالألغام وفعاليتها.

خلاصة القول، إن خطة عمل نيروبي تضع إطارا شاملا لتحقيق هدفنا الرامي إلى إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد، بشكل نهائي، دوماً ولكل الشعوب.

ويبيّن النجاح الملحوظ الذي أحرزته اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد أن تعدد الأطراف يمكن أن يؤتي ثماره إذا هو تمّ بتركيز واضح وبروح تعاونية. فاتفاقية أوتاوا تقدم حلولاً لمشكلة الألغام الأرضية تصلح لجميع الدول، بما فيها الدول التي لديها وسائل ضخمة وتلك التي تقل إمكاناتها. وتوفر الاتفاقية محفلاً متاحاً لجميع الدول.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن أملي في أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح، وقد تعطل كثيرا حتى الآن، في الانتفاع من هذه الروح التعاونية لكي يمضي قدما في الأعمال التي ينبغي القيام بها في مسائل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

ومن هذا المنطلق، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم النمسا الكامل في مساعدتكم على الاضطلاع بمهامكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النمسا المُوَقّر، السيد فولفغانغ بتريش، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا المُوَقّر.

السيد مَيَر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أتوجه إليكم بخالص التهنئة على رئاستكم مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب لكم عن تأييد وفدي الكامل لكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة.

(تابع كلمته بالفرنسية)

يوافق الأول من آذار/مارس الذكرى السنوية السادسة لدخول اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ. وسيُحتفَل بهذه الذكرى في جميع أرجاء كندا أثناء الأسبوع الكندي للتوعية بمخاطر الألغام الأرضية، وسيتضمن هذا الاحتفال عدداً من الأنشطة في جميع أنحاء البلد والاعتراف بالناس العاديين الذين ساهموا مساهمة رائعة في حملة مناهضة الألغام. وتتيح هذه الذكرى أيضاً فرصة مثالية لإبراز النجاح الهائل الذي أحرزته الاتفاقية، وإنجازاتها عقب انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية في نيروبي، في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، ونحن على أبواب مرحلة جديدة من حياة اتفاقية أوتاوا، وهي فرصة لتأكيد التزامنا القوي من جديد بالتغلب على التحديات المتبقية.

لم تمض إلا ست سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وقد أُحرز تقدم هائل نحو التوصّل إلى حظر عالمي حقيقي على استخدام تلك الأسلحة العشوائية ومعالجة الضرر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي الذي سببته. لقد انضم ما يناهز ثلاثة أرباع عدد دول العالم، أي ١٤٤ دولة، إلى الاتفاقية، ويحظى كثير من معاييرها بقدر أوسع من التقيد بها تقيداً بحكم الواقع في المجتمع الدولي. وفي حين كانت الألغام المضادة للأفراد واسعة الانتشار، لم تعد اليوم تُستخدم إلا نادراً، حتى من لدن الدول التي لم توقع الاتفاقية. وحسب منظمة رصد الألغام الأرضية، وهي هيئة موثوق بها، لم يواصل استخدام هذه الألغام إلا بلدين خلال السنوات الست الماضية. وانخفض إنتاجها بصورة هائلة وتوقف الاتجار بها. وقد كان لِوَصمة العار المتصلة بهذه الأجهزة الرهيبة أثر قوي في سلوك الدول. فقد قامت الدول الأطراف بتدمير أكثر من ٣٧ مليون من الألغام المخزونة المضادة للأفراد، وساهمت بأكثر من المليارين من دولارات الولايات المتحدة في حملة مكافحة الألغام، وقد سُخِّر لهذا الغرض قدر كبير من هذا المبلغ منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، مما بيّن بوضوح قيمتها بصفتها الإطار الدولي الوحيد الذي يضمن أن المأساة الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد قد انتهت.

وقد أدّت كندا دورها بتجديدها صندوق الألغام الأرضية الكندي حتى عام ٢٠٠٨، وبهذا ستبلغ التزاماتنا المالية أكثر من ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة منذ حفلة التوقيع التي أقيمت في أوتاوا.

(تابع كلمته بالإنكليزية)

وكما ذكرت ذلك سابقاً، اجتمع العالم في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي في كينيا للاحتفال بقمة نيروبي المعنية بإيجاد عالم خال من الألغام. ومن ضمن ١٣٥ دولة شاركت في المؤتمر، أعرب معظم الدول الـ ٢٥ التي ليست طرفا بعد عن دعمها القوي لمبادئ هذه الاتفاقية وأهدافها، وأعلنت عدة من هذه الدول عن نيتها بالانضمام إليها في نهاية المطاف. وما زال الهدف هو انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية. وكندا، بترؤسها فريق الاتصال المعني بانضمام جميع بلدان العالم إلى الاتفاقية، ستواصل بذل جهودها نحو تحقيق هذا الهدف. واستناداً إلى البيانات الرفيعة المستوى التي أدلت بها الدول الأطراف في نيروبي، هناك ما يدعو إلى الثقة بأن الزخم المستمر نحو انضمام جميع البلدان إلى الاتفاقية سيحقق نتائج باهرة في المستقبل القريب.

وفي غضون ذلك، ينبغي للدول التي ترى أنها غير قادرة على الانضمام إلى الاتفاقية أن تتخذ خطوات لتجديد التزامها بتحقيق أهدافها الإنسانية، بفرض حظر، على الصعيد الوطني، على إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو نقلها، أو وضع برامج لتدمير مخزوناتها، أو تمويل الأعمال المتعلقة بالألغام، أو بتقديم تقارير طوعية متعلقة بالشفافية. ومن شأن هذه الخطوات أن تجسد وتدعم المعيار المهم الذي أرسته الاتفاقية.

إن التأثير الهام الذي أسفرت عنه اتفاقية أوتاوا يعود في معظمه إلى روح المسؤولية المشتركة والشراكة الحقيقية التي اتسمت بها المكافحة العالمية للألغام الأرضية المضادة للأفراد منذ البداية. ويزداد وعي الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني زيادة مطردة بأخطار الألغام الأرضية، وهي عاكفة على العمل الدؤوب معاً لحمل جميع الدول على الانضمام إلى الاتفاقية، كما تعمل على تقديم المزيد من المعونات للضحايا، وعلى إزالة الألغام وتدمير مخزوناتها في غضون الأوقات المحددة لذلك، وإطلاع الجمهور على الخسائر الهائلة الإنسانية والإنمائية المترتبة على استعمال الألغام المضادة للأفراد. ومن الجلي أن التقدم في المستقبل سيتطلب منا أن ندعم هذه الشراكات ونعززها، وأن نقيم شراكات جديدة في إطار متماسك وخطة العمل الشاملة التي أُقرّت في نيروبي.

وفي الوقت الذي لا يزال فيه مؤتمر نزع السلاح عاجزاً عن الاتفاق على برنامج عمل لمعالجة القضايا الملحة التي تؤثر في الأمن الجماعي والوطني، فإنه يؤكد مجدداً أن الكثير من أعضاء المجتمع الدولي - بمن فيهم عدد كبير من أعضاء هذه الهيئة - عاكفون على معالجة مسألة حيوية تتعلق بأمن الإنسان، وهو أمر يُحدث تحسيناً حقيقياً في حياة الكثير من الناس والمجتمعات والأمم. وآمل أن تلهم هذه الروح الإيجابية مؤتمر نزع السلاح لكي يتصدى للتحديات التي نواجهها جميعاً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا المُوَقّر، السيد بول مَيَر، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل كينيا المُوَقّر.

السيد أوُادي (كينيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، نيابة عن الوفد الكيني، أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم تهنئة خالصة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح عن شهر شباط/فبراير. ولدينا كل الثقة في قدرتكم على إدارة أعمال المؤتمر والتوجه بها إلى النجاح. ويحدونا الأمل أننا سنحقق، في ظل رئاستكم، بعض الخطوات الجريئة التي شرع فيها سلفكم، ممثل هولندا السفير كريس ساندرز، حتى يتمكن المؤتمر من الشروع في المفاوضات الموضوعية التي تفاديناها لمدة ثمان سنوات.

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، أدليت ببيان نيابة عن السفيرة أمينة محمد، قدمت فيه تقريراً عماّ أسفرت عنه قمة نيروبي المعنية بإيجاد عالم خال من الألغام، التي تشرفنا باستضافتها في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. واليوم أود أن انضم إلى المتحدثين الآخرين لإحياء الذكرى السادسة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس، ونحن نتطلع إلى التغلب على التحديات المتبقية.

تعد كينيا إحدى الدول الأفريقية الـ ٤٩ التي تتحمل مسؤولية مضاعفة في مسألة استئصال الألغام الأرضية. لذا، علينا أن نُنفّذ خطة عمل نيروبي التي اعتمدتها الدول الأطراف في الاتفاقية في نيروبي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وعلينا أن نواظب على تطبيق الموقف الأفريقي المشترك بالنسبة للألغام المضادة للأفراد، الذي اعتمده وزراء الشؤون الخارجية الأفريقيون في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

إن خطة عمل نيروبي لتنفيذ الاتفاقية والموقف الأفريقي المشترك يكمّلان بعضهما البعض، نظرا لأن هذه الأخيرة تمثل أحد مظاهر السعي وراء أهداف اتفاقية أوتاوا في أفريقيا. إن الموقف الأفريقي المشترك يُبرِز بجلاء التحديات التي تواجهها قارتنا في إنقاذ الجميع وإلى الأبد من المعاناة التي تلحقها بهم الألغام المضادة للأفراد.

ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات المحددة في سبيل ما يلي: انضمام جميع الدول، سواءً في أفريقيا أم في بقية أنحاء العالم، إلى اتفاقية أوتاوا؛ ومساعدة الدول الأفريقية على الوفاء بالتزاماتها بتدمير مخزونات الألغام في غضون فترة الأربع سنوات المحددة لذلك، ووضع وتنفيذ برامج وطنية لإزالة الألغام بهدف وفاء الأطراف بمهل العشر سنوات لتطهير المناطق الملغومة؛ وتعزيز المساعدة المقدمة لضحايا الألغام، والعمل على إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصادياً؛ وتعزيز وتنمية التعاون فيما بين بلدان أفريقيا، وتعزيز وتنمية قدرتها في مجال إزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام؛ وتعبئة المجتمع الدولي دعماً للجهود التي تبذلها القارة.

لا تزال سبع دول أفريقية بصدد تدمير مخزونها من الألغام. وتسع دول أمامها مُهل لإزالة الألغام حتى ٢٠٠٩، ما يصادف تقريباً انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية. و تتحمل ١١ من الدول الأفريقية الأطراف مسؤولية أعداد كبيرة، بل مئات الآلاف، من الناجين من الألغام. وكينيا على يقين أن الدول الأفريقية ستفي بمسؤولياتها، في سياق كل من خطة عمل نيروبي والموقف الأفريقي المشترك، بوضع خطط وطنية لتنفيذ الاتفاقية، وتحديد التدابير الداخلية لتنفيذ هذه الخطط. وأملنا أن تستجيب سائر الدول القادرة على ذلك للمبادرة الأفريقية بتقديم الدعم الضروري بطريقة تتماشى مع الأولويات الوطنية التي تم تحديدها.

من المهم أن نشاطر مؤتمر نزع السلاح روح الالتزام هذه التي تشعر بها الدول الأفريقية فيما يخص اتفاقية أوتاوا، نظراً لأن العديد من الدول الأفريقية المتضررة ليست من أعضاء هذه الهيئة الموقرة.

علينا ألا ننسى أن الأسلحة التقليدية يمكنها أن تضر بكل الشعوب في كل البلدان. لذا، من الأساسي أن تتاح الفرصة لجميع الدول المهتمة لتلتقي كشركاء متساوين من أجل مناقشة الحلول التي ينبغي إيجادها للمشاكل المترتبة على الألغام الأرضية وغيرها من الأسلحة التقليدية. كما أنه من الأساسي أن تكون الحلول، كتلك الواردة في اتفاقية أوتاوا، حلولاً تصلح لجميع الدول، بغض النظر عماّ لديها من إمكانات.

ولا يمكـــن لي أن أختتم هذا البيان دون أن أتطرق إلى المسألة الهامة المتمثلة في انضمام جميع الدول إلى الاتفاقـــية، وهـــي مسألة تصدينا إليها نحن أنفسنا في عدد من المناسبات في هذا المؤتمر. إننا، إذ نحتفل بالذكرى السادسة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، نغتنم هذه الفرصة لنذكِّر الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد بأن شواغلها يمكن أن تعالج في إطار الاتفاقية. إننا نناشد الدول غير الأطراف ليس فقط بأن تعتنق المبادئ النبيلة للاتفاقية، وهي مبادئ يبدو أن العديد من تلك الدول تعتنقها، بل وأن تجرؤ أيضاً على الانضمام إلى الاتفاقية. وبفضل النية الحسنة الضـــرورية وبـــروح الـــتعددية، نحن مقتنعون أن شواغل تلك الدول يمكن أن تُعالَج من دون التضحية بالمبادئ الأساسية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. ومن واجبنا أمام البشرية أن نعمل على إخلاء كل أرجاء المعمورة من خطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بالتذكير بكلمات السيد موايي كيباكي رئيس كينيا أمام الدورة الافتتاحية للجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية، المعقود في نيروبي في ٢ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠٠٤، إذ قـــال: "مـــن الأكيد أنه إذا كان في إمكان الدول الصغيرة إزالة هذه الأسلحة من ترســـاناتها، ليس هناك ما يبرر أن تتمسك بها الدول الكبيرة والقوية وتلك التي لديها أحدث الأسلحة". يحدونا الأمل أن تستثير هذه الرسالة الواضحة والقوية من نيروبي ردودَ فعل إيجابية.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كينيا المُوَقّر، السيد فيليب أُوادي، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر المُوَقّر.

الســـيد الجزائري (الجزائر): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأضم صوتي إلى أصوات زملائي لأعبر لكم عن ثقتنا التامة في إدارتكم الرشيدة لأشغالنا.

وستجدوننا والوفد الجزائري على استعداد تام لمدكم بالعون والمساعدة إسهاماً مناً في البحث عن التوافق المطلوب بين المواقف المختلفة.

وبودي أيضاً أن أقدم عميق الشكر لسلفكم سعادة سفير هولندا السيد كريس ساندرس على كل ما بذله من جهد خلال عهدته على رأس المؤتمر.

لقد مرت منذ يومين الذكرى السادسة فعلاً لدخول اتفاقية أوتاوا حول حظر الألغام المضادة للأفراد حيز التنفـــيذ، وهـــي أول ذكرى تأتي مباشرة بعد مؤتمر المراجعة الأول للاتفاقية. ذلك المؤتمر الذي استضافته كينيا مشكورة بالعاصمة نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

اسمحـــوا لي إذن أن أُركّـــز مداخلتي اليوم على مغزى هذه الذكرى الهامة كما هو الحال بالنسبة لكل مداخلات زملائي اليوم مما يبشر فعلاً بالخير.

لقـــد أسست اتفاقية أوتاوا قاعدة دولية مهمة تقضي بتحريم الألغام المضادة للأفراد بصفة كاملة وبذلك فهـــي تمـــثل مكســـباً هاماً في مجال التقليل من مخاطر هذا السلاح اللاإنساني على سلامة المدنيين وعرقلة التنمية المستدامة. وتوفر هذه الاتفاقية كذلك أساس لتعاون دولي مثمر وأيضاً للتكفل الصحي وإعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لضحايا هذه الآفة.

وتبقى اتفاقية أوتاوا في نظرنا المرجع الأساسي الكفيل بمعالجة مشكلة الألغام المضادة للأفراد بصفة شاملة ونهائية. كما أنها تُشكل عنصر مهم لتعزيز قواعد القانون الإنساني.

لقد أدى مؤتمر نيروبي إلى حوصلة معتبرة لما تم إنجازه خلال خمس سنوات من العمل في إطار الاتفاقية منذ دخولها حيز التنفيذ. فقد عرفت انضمام عدد كبير من الدول إذ إن عدد الأطراف يبلغ الآن ١٤٤ دولة. كما أن إزالة وتدمير هذا النوع من الألغام يتجاوز ٣٧ مليون لغم. وشكلت بالفعل ديناميكية فعالة في مجال التعاون الدولي والتكفل بضحايا الألغام.

زيادة على ما سبق فإن العديد من الدول غير الأطراف عبرت عن احترامها لأحكام هذه الاتفاقية والبعض منها تقيد بالقواعد والضوابط التي وضعتها.

إن كـــان ما تم إنجازه يدعو إلى نوع من التفاؤل فإن الكثير من الجهد والعمل لا يزال مطلوباً. وفي هذا الإطار فإن مخطط العمل ٢٠٠٥-٢٠٠٩ الذي اعتُمد خلال مؤتمر المراجعة الأول للسنوات الخمسة المقبلة يُشكّل الإطار المرجعي للخطوات التي ينبغي مباشرتها للقضاء على هذه الظاهرة وتجنيب الجنس البشري من مخاطرها.

ونـــرجو لهـــذا الغـــرض أن تعمل الدول الأطراف بالقدر المستطاع وأن تبذل قصارى جهدها لتجسيد التوصيات المتضمنة في المخطط المذكور وكذلك التقيد بالآجال المحددة في مجال تدمير المخزونات وتطهير المناطق الملغمة. كما نأمل تعزيز التعاون الدولي ومد الدول النامية الأطراف بالموارد المادية والبشرية لتمكينها من الإيفاء فعلاً بالتزاماتها.

إن الهدف الأسمى للاتفاقية هو جعل العالم خال من هذه الأسلحة. ومع الأسف فهناك العديد من الدول لا تزال خارجها مما يحد من فعاليتها. وعليه فنحن نضم صوتنا إلى صوت السيد ممثل كينيا لنشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية بأن تفعل ذلك في أقرب الآجال تحقيقاً لعالميتها المنشودة.

إن الجزائر، انطلاقاً من مواقفها لأجل نزع السلاح الشامل والكامل، وإيماناً منها بأهداف اتفاقية أوتاوا بكل أبعادها قد صادقت عليها سنة ٢٠٠١. وهي عازمة على التنفيذ الفعلي لكل التزاماتها وفق الآجال المحددة.

وفي هذا الصدد، قد قامت الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ خلال تظاهرة عمومية واسعة النطاق بـــتدمير ٣ ٠٣٠ لغم مضاد للأفراد عملاً بأحكام المادة ٤ من الاتفاقية وذلك كأول جزء من عملية التدمير لكل مخزونها تستمر لغاية ٢٠٠٦ باستثناء عدد محدود تم الاحتفاظ به طبقاً للمادة ٣ من الاتفاقية.

ومـــا تـــرأس فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة شخصياً لهذه التظاهرة إلا دليلاً للعناية والاهتمام الذي توليهما الجزائر على أعلى مستوى للأهداف النبيلة للاتفاقية.

والجدير بالذكر أن الجزائر سعياً منها للحفاظ على أرواح وسلامة المدنيين قد بدأت منذ استرجاع سيادتها الوطنية سنة ١٩٦٢، أي قبل اعتماد الاتفاقية لسنوات عديدة، بتطهير جزء كبير مـــن المناطق التي ورثتها عـــن الحقبة الاستعمارية.

وفي الأخير أود القول إن إعداد اتفاقية أوتاوا خارج إطار مؤتمر نزع السلاح هذا، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي أنجزها هذا الأخير، يذكرنا بتقصيرنا في القيام بدورنا ويدعونا إلى وضع حد لتشتيت ولاية هذا المؤتمر.

والسلام عليكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر المُوَقّر، السيد إدريس جزائري، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا المُوَقّر.

السيد سميث (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن استهل كلمتي بالإعراب عن مدى سروري برؤيتكم تتولون الرئاسة. وذلك لسببين اثنين، أولهما إنه دوما من دواعي السرور أن يشغل هذا المنصب زميل من بلد مجاور لبلدنا، ولربما الأهم من هذا أنني لا أظن أن أياً من البلدان الممثّلة في هذه القاعة قد بذل من الجهود وعقد من الالتزامات خلال العقد الأخير أو أكثر في أهداف نزع السلاح ومراقبة الأسلحة قدرَ نيوزيلندا. وبالتالي، إذا كان في إمكان أحد إيجاد سبيل للخروج من المشاكل التي تواجهنا في هذه الهيئة، فمن الأرجح أن يكون مواطناً من نيوزيلندا. لكن في الوقت ذاته، سيدي الرئيس، لن ألومكم أكثر من اللزوم إذا أنتم في نهاية الشهر لم تتمكنوا من كسر الجمود، لأن سلطة الرئيس، كما اكتشف ذلك السيد كريس ساندرز في الشهر الماضي، سلطة مقيّدَة للغاية، وتكمن المشاكل في عواصم أخرى غير جنيف، وبالتالي، هناك توجد حلولها.

لحسن الحظ، سأتكلم اليوم في موضوع آخر، وهو موضوع إيجابي تحدث عنه آخرون، ولا بد أن أقول إن أستراليا ترحب بفرصة الاحتفال ببدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وهي ما يسمى أيضا باتفاقية أوتاوا.

وكما رحبنا بذلك أثناء المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية المعقود في نيروبي في العام الماضي، فقد تكللت هذه المعاهدة بصفتها معاهدة لمراقبة الأسلحة وكذلك معاهدة إنسانية، بنجاح باهر. وينبغي تهنئة النمسا، وهي أهم المساهمين في عملية أوتاوا منذ البداية، وخاصة السفير السيد فولفغانغ بتريش، الجالس إلى جانبي، على عمله الممتاز بصفته رئيس المؤتمر الاستعراضي.

في غضون خمس سنوات، أحرزت معاهدة أوتاوا نتائج هامّة. فقد صدقت ١٤٤ دولة على المعاهدة. ودُمِّر زهاء ٦٢ مليون لغم من الألغام المخزونة، وطهرت مساحات تزيد عن ١ ١٠٠ كيلومتر مربع. ولم يستخدم الألغام بانتظام إلا بلدين خلال السنوات الخمس الماضية. ولم يُبَلَّغ عن أي اتجار مشروع في الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبالرغم من هذه الإنجازات الواضحة، لا تزال معاهدة أوتاوا تواجه تحديات فيما يخص انخراط أهم الدول المستهدَفة، وفي إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول المسؤولة عن استخدام الألغام الأرضية المستمر.

وقد عملت أستراليا، من جهتها، عملاً دؤوباً على تنفيذ المعاهدة تنفيذاً تاماً ومساعدة الشركاء الإقليميين على إزالة الألغام وتدمير المخزونات وتقديم المعونة إلى ضحايا الألغام. وستصرف استراليا ١٦ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة على الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال فترة الـ ١٨ شهرا القادمة، وهو ما يتجاوز التزام الحكومة بصرف ١٠٠ مليون دولار أثناء العقد المنتهي في ٢٠٠٥، بمبلغ يناهز ١٠ ملايين دولار أمريكي. وأثناء السنوات

العشر الأخيرة، اضطلعت أستراليا بمشاريع في كمبوديا ولاوس وفييت نام وبورما وسري لانكا في منطقتنا، وفي مناطق أبعد، في أفغانستان وأنغولا والعراق وموزامبيق.

وقمنا أيضاً بدور نشط في برنامج العمل لفترة ما بين الدورات، ومؤخرا برئاسة اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة ضحايا الألغام وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، إلى جانب كرواتيا. وتعهدنا بصفتنا دولة طرفا بمواصلة العمل على تنفيذ خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي. وسنعمل بالتضافر مع الآخرين خلال السنوات الخمس القادمة لجعل الانضمام إلى المعاهدة عالمياً، ومواصلة مهمة إخلاء العالم من الألغام، ومساعدة الضحايا.

ومن السمات اللافتة لمعاهدة أوتاوا الكيفية التي تمّ بها التفاوض بشأنها خارج منظومة الأمم المتحدة وبشراكة المجتمع المدني. وقد عمل بصفة مباشرة كل من الحكومات والمنظمات والأفراد ذوي النية الحسنة على معالجة هذه المأساة الإنسانية المريعة. وكان لا بد من إخراج هذه المفاوضات حول الألغام الأرضية من مؤتمر نزع السلاح بغية إحراز نتائج حقيقة تؤثر إيجابيا على حياة الملايين. وبصراحة، إن الوضع لم يتحسن حقيقة منذ أن حدث ذلك قبل ست سنوات أو نحو ذلك. وها نحن نبدو وكأننا فقدنا القدرة على الاستجابة والتصدي للتحديات الجديدة في مجال مراقبة الأسلحة/نزع الأسلحة، أو حتى للتحديات القديمة.

بهذه المقارنة تبرز المشاكل الخطيرة التي تواجه مؤتمر نزع الأسلحة. فلا بدّ أن يدرك أعضاء المؤتمر أن هذا الوضع لا يمكنه أن يستمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل أوستراليا المُوَقّر، السفير مايك سميث، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا المُوَقّر.

السيد أُونغر (سويسرا) (الكلمة بالإنكليزية): نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي تتحدث فيها سويسرا في ظل رئاستكم، اسمحوا لي بأن أُهنئكم وطاقمكم على قيادتكم العظيمة وعلى أعمالكم المتبصّرة. يمكنكم الاعتماد على تعاون وفدي الكامل، ونتمنى لكم حظاً سعيداً.

(تابع كلمته بالفرنسية)

بادئ ذي بدء، ونيابة عن الوفد السويسري، أود أن أهنئ السفير السيد بتريتش على التقرير الممتاز الذي قدمه وعلى العمل الذي قام به لتحسين الوضع في جميع أنحاء العالم سعيا وراء مكافحة الألغام المضادة للأفراد.

"ليس هناك أي ضحايا جدد" – هذا هو الإعلان الذي نأمل جميعا أن نسمعه يوما والذي كان لا يزال حلما في وقت ليس ببعيد. وبعد مضي ست سنوات على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، أصبح هذا الحلم هو الهدف الحقيقي لـ ١٤٤ بلدا، وللعديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تعمل على الواجهة، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الأمم المتحدة. وهو هدف من الأكيد أننا اقتربنا منه قليلا خلال السنوات القليلة الماضية، لكنه ما زال هدفاً بعيد المنال. طالما وُجدت ألغام هناك في القرى، وفي الطرق، وحول الآبار والمدارس والمستشفيات، وفي الحقول، سيسقط ضحايا جُدُد. لذا تعهدت الحكومة السويسرية بمواصلة جهودها خلال الأعوام القادمة، وستواصل مساعدة البلدان المتضررة لمنع الحوادث والتخفيف من حدة المعاناة.

هـــذا الهدف الإنساني سيضع أعباءً كبيرة على الحكومات. فأولا، سيتعين علينا أن نولي الاهتمام الكافي للجهود المبذولة من أجل جعل الانضمام إلى الاتفاقية عالمياً. إن سويسرا تعتبر هذا أساس نجاحنا. ثانيا، بعد المؤتمر الاستعراضي، سنخصص ما يكفي من الموارد وسنستعمل تلك الموارد بطريقة منسقة وهادفة. وعلينا أن نحترم المُهل ليس لتدمير المخزونات فحسب، وإنما لتطهير المناطق الملغمة. ثالثا، مسألة مساعدة الضحايا: فينبغي ضمان مستقبل لهم ولأسرهم، رغم الحدث المأساوي الذي عاشوه، وينبغي مدّهم بالمساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية، وضمان إدماجهم واقتصادياً في المجتمع. فقد كانت مساعدة الضحايا دوما تمثل إحدى أولويات سويسرا. لذا فإننا، بوصفنا مقرراً مشاركاً هذه السنة ورئيساً مشاركاً في العامل المقبل، سنبذل كل ما في وسعنا للمشاركة في اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا.

أود أن أذكّـــركم بـــالعمل الذي قام به مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في سياق اتفاقية أوتاوا. إن هذا المركز الذي أسسته سويسرا يساهم إسهاما قيّما في تطوير عملية أوتاوا وتنفيذ الاتفاقية. إن كون ١٨ بلدا يساعد اليوم على تمويل المركز يبرهن على جودة عمله. وستواصل سويسرا دعمها للمركز ولوحدة الدعم الدولية من الناحيتين السياسية والتمويلية.

وفي الخـــتام، أود أن أعـــرب عن صادق تهانينا لسفير النمسا السيد بتريتش وفريقه على رئاسته للمؤتمر الاستعراضي فلولا جهودهم وعزيمتهم وتبصّرهم لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم. نيابة عن بلدي، أشكرهم على كل ما بذلوه من جهد، وأؤكد لهم دعم بلدي هذه السنة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل سويسرا المُوَقّر، السيد رومان أُونغر، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين المُوَقّر.

الســـيد فـــالي فونروج (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود قبل كل شيء أن أُهنئكم على توليكم رئاسة هذا المؤتمر، وأن أعرب عن ارتياحنا لترأسكم اجتماعاتنا، وأن أؤكد لكم مجدداً دعمنا لجهودكم من أجل الشروع في المفاوضات الموضوعية في هذا المحفل. كما نتوجه بالشكر إلى رئيس الدورة السابقة، السفير ساندرز، على جهوده.

إننا، على غرار الوفود الأخرى، طلبنا الكلمة لنشارك في الاحتفاء بالذكرى السادسة لدخول اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ. أود أولاً، نيابة عن حكومة الأرجنـــتين، أن أبلغ السفير السيد فولفغانغ بتريتش، ممثل النمسا، أصدق تهانينا على العمل الممتاز الذي قام به كرئيس لهذه الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، ترحب الأرجنتين بتضافر الجهود بين الحكومات والمجتمع المدني سعيا وراء هدف مشترك في إطار هذه الاتفاقية، ونأمل المزيد من تعزيز استمرارية هذه المصالح بين المنظمات غير الحكومية.

أثناء اجتماع وزراء دفاع بلدان الأمريكتين المعقود في كيتو، إكوادور، في ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تمّ التركـــيز عـــلى أحـــد أهم تدابير بناء الثقة، أي على التعاون بين بلدان المنطقة في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وهكذا، تعد اتفاقية أوتاوا صكا إضافيا لمعالجة الاختلافات، في المجالين المدني والعسكري، لأنها تحـــدد هدفـــاً إنسانياً أسمى وإطاراً للعمل المشترك. إن إعلان منطقة السوق المشتركة الجنوبية منطقة سِلم تشمل

باراغواي وأوروغواي والبرازيل والأرجنتين وبوليفيا وشيلي هو مثال ملموس يؤيد تعزيز اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتبيّن تجربة أمريكا اللاتينية كيف ساعدت إجراءات مكافحة الألغام منطقتنا على السير قدما نحو تعزيز السِّلم والأمن الإقليمي. وتأمل الأرجنتين أن تعمل هذه التجربة الإقليمية على زيادة الإحساس بأن هذه الاتفاقية هي ضمان للأمن في مناطق أخرى تيسيراً لعمل المجتمع الدولي بصورة منسقة وفعالة في سعيه لإيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين المُوَقّر، السيد مارسِلّو فالي فونروج، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا المُوَقّر.

السيد فان غوخت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفدي في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم على تعيينكم في هذا المنصب، وأؤكد لكم تعاوني الكامل ودعم بلجيكا المطلق. سأتوخى الإيجاز. نحن نحتفل بالذكرى السادسة لبدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد. والكل يعرف موقف بلدي في هذا الموضوع. منذ البداية، كانت بلجيكا تكافح من أجل عالم خال من الألغام، وقد جعلت من ذلك أهم محاور سياستها الخارجية، ونظل على عزمنا بالمساهمة النشطة في تحقيق هذا الهدف. وبهذه الروح سيضم وفدي صوته إلى البيانات التي أُدليت تواً، خاصة منها بيان وفد النمسا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بلجيكا المُوَقّر، السيد آلان فان غوخت، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا المُوَقّر.

السيد ماركوتيتش (كرواتيا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، في البداية أن أهنئكم وأن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم تترأسون أعمال هذه الهيئة الموقّرة. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، ممثل هولندا السفير كريس ساندرز، على كل الجهود التي بذلها للتقدم بأعمال هذا المؤتمر.

وأود أن أهنئ الدول الـ ١٤٤ الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم اتفاقية الألغام المضادة للأفراد، بمناسبة الذكرى السادسة لدخول هذا الاتفاق الدولي حيز النفاذ. لقد تبيّن حتى الآن أن هذه الاتفاقية استثنائية. فقد جمعت ١٤٤ بلدا حول أهدافها النبيلة، أي ما يقارب ٧٥ في المائة من مجموع الدول، ومما لا شك فيه أنها تمثل مرحلة مهمة على درب انضمام جميع دول العالم إليها. ونحن نحث بشدة كل من يستخدم حاليا الألغام المضادة للأفراد على الكف عن ذلك فورا نظرا لانعكاساتها المدمّرة في المجال الإنساني، التي تفوق بكثير أي قيمة عسكرية.

ومن الجدير بالإشارة أن الدول الأطراف قامت حتى الآن بتدمير أكثر من ٣٧ مليون من الألغام المخزونة المضادة للأفراد عملاً بأحكام هذه الاتفاقية، وأن تدمير المخزونات في الدول الأطراف يجري حسب المُهل التي حددتها الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، ليس من المبالغة في شيء القول إن معيارا دوليا جديدا يحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام قد نشأ نتيجة معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد.

ونحن، إذ نضع ذلك نصب أعيننا، يحدونا اعتقاد راسخ بأن هذه الاتفاقية تمثل الحل الشامل والفعال الوحيد لمعالجة مسألة الألغام المضادة للأفراد وما تسفر عنه من آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية كارثية.

ورغم ذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود في سعينا إلى تحقيق الأهداف النهائية للاتفاقية. فأمامنا مهمة تتطلب عزيمة سياسية قوية، وجهودا جبارة، وتعاونا لا سابق له مع الجهات المانحة والبلدان المتضررة من الألغام، إذا كان لنا أن نتخلص من آفة العصر هذه في غضون المُهل التي حددتها الاتفاقية. إننا، بصفتنا دولا أطرافا، سنركز أثناء السنوات الخمس القادمة على إحراز نتائج محددة وعملية في الميدان، لإنقاذ الأرواح في عشرات البلدان المتضررة. إن الدور الهام الذي يقوم به كل من الحملة الدولية لحظر الألغام البرية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، كشركاء فيما يسمى "عملية أوتاوا"، وفي إطار جهودنا التعاونية في سبيل تنفيذ الاتفاقية وخطة عمل نيروبي تنفيذا كامل، هو دور بالغ الأهمية.

كما أن رعاية ضحايا الألغام وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً هو أمر لا يقل أهمية، لأنه في نظرنا يمثل أهم هدف طويل الأجل في هذه الاتفاقية. وأود في هذه المناسبة أن أعرب مجدداً عن اقتناعنا الراسخ، الذي زاد رسوخا خلال العام الماضي عندما شاركنا أستراليا في رئاسة اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، بأنه، ما لم يزداد تمويل إعادة إدماج ضحايا الألغام وما لم يعاد النظر في النهج الذي تتبعه الجهات المانحة والجهات المتلقية في استخدام الأموال المتاحة، لن نستطيع إنجاز هذه المهمة الهامة. علينا ألا ننسى أن الغرض الأساسي لهذه الاتفاقية هو في نهاية المطاف، التخفيف من حدة "المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد" والعمل على إعادة إدماج ضحايا الألغام إدماجا تاما في الحياة اليومية.

وأخيراً، أثناء المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد العام الماضي في نيروبي بالرئاسة القديرة للسيد فولفغانغ بتريتش، ممثل النمسا، عهدت الدول الأطراف إلى كرواتيا بشرف ومسؤولية استضافة اجتماع الدول الأطراف السادس. وسيُعقد الاجتماع نفسه في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر، وستجرى زيارة ميدانية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيقام حفل افتتاح في اليوم التالي. ونحن نتطلع إلى هذا الاجتماع كفرصة سانحة للمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاقية. إذ إن هذا الاجتماع يمنح كرواتيا فرصة للنهوض بدور فريد من نوعه، كونها بلداً مانحاً ومتلقياً في الجهود المتواصلة لبناء جسر متين بين البلدان المتضررة من الألغام وتلك التي في مقدرتها تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كرواتيا المُوَقّر، السفير غوردان ماركوتيتش، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل النرويج المُوَقّر.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): غني عن القول إن النرويج ما زالت ملتزمة التزاما قويا باتفاقية حظر الألغام الأرضية. واليوم، أود أن أُذَكّر بأنه قبل أكثر من عقد من الزمن، بُذلت جهود كثيرة لطرح مسألة الألغام الأرضية على مؤتمر نزع السلاح للتفاوض عليها، لكن هذه الجهود لم تُوفّق. وقد حان وقت التفاوض بشأن مشكلة الألغام الأرضية وأخذت المسألة مجراها الخاص خارج المؤتمر. ونجحت هذه العملية من جوانب عدّة، خلافاً لأي عملية من عمليات المؤتمر خلال السنوات الثمان الماضية.

فهل يمكن أن يحدث ذلك بالنسبة للمشاكل الأخرى والمسائل التي حان موعد التفاوض عليها؟ وسأقتصر على طرح السؤال، لكن ينبغي أن نأخذ هذا الأمر في الاعتبار في مشاوراتنا التي لا تنتهي والتي لم توفّق حتى الآن في وضع برنامج عمل لهذا المؤتمر.

شكرا سيدي الرئيس، وليس بوسعي إلا أن أهنئكم على توليكم الرئاسة. ويمكنكم بالتأكيد التعويل على تعاوننا غير المشروط في الجهود التي تبذلونها، لكن ربما ستحتاجون أكثر من ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج المُوَقّر، السيد كييتيل بولسن، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة المُوَقّر.

السيد سينكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لم أكن أنوي أن آخذ الكلمة، لكنني سُررت بالاهتمام الذي توليه هذه الهيئة لمناقشة مسألة الألغام الأرضية المهمة، وأدركت أن جدية وصدق عدد من البيانات التي أدلى بها من سبقوا تستحقّ بعض التعليقات ورغبت أن أعرب عن إحساسي بأنني أشارك بعض الشعور الذي أعرب عنه السفير مَيَر، مثلا، الذي لاحظ أنه ينبغي للدول التي ليس باستطاعتها الانضمام إلى الاتفاقية أن تتخذ خطوات من أجل تعزيز التزامها بالأهداف الإنسانية للاتفاقية. وهذه في رأيي نقطة في محلها. وقال أيضا إنه يأمل في أن تلهم هذه الروح الإيجابية مؤتمر نزع السلاح لكي يتصدى للتحديات التي نواجهها جميعا. وأود أيضا أن أشير إلى النقاط التي أثارها السفير سميث والسيد بولسن اللذان أعربا عن قلقهما بشأن ما يبدو من انعدام قدرة مؤتمر نزع السلاح على الاضطلاع بعمل جدي في مجال الألغام الأرضية، من ضمن أمور أخرى. ولهذه الأسباب، اقترحت الولايات المتحدة على هذه الهيئة فرض حظر على بيع أو تصدير الألغام البرية المعمرة. وهذه مبادرة كان الهدف منها أن تكون مكملة للمبادرات المتخذة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية لا أن تنافسها، ونحن نأمل أن يولي مؤتمر نزع السلاح اهتماما خاصا لاقتراحنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة المُوَقّر، السيد ثوماس سينكين، على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا المُوَقّر.

السيد تريتسا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أغتنم الفرصة لأعرب لكم عن أطيب التمنيات في المهمة الهامة الموكولة إليكم ولأُؤكد لكم أنه يمكنكم الاعتماد على دعمنا الكامل.

تُختتم هذه الدورة، وعن حق، بمناقشة مسألة الألغام الأرضية، نظرا لأننا نحتفل بالذكرى السادسة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. وأود أن أقول إن إيطاليا ملتزمة التزاما كاملا باتفاقية أوتاوا. فنحن البلد الذي دمّر أكبر عدد من الألغام الأرضية عملا بالاتفاقية. وشاركنا أيضا في رئاسة اللجنة الدائمة المعنية بتدمير الألغام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسفير بتريتش على رئاسته الرائعة للمؤتمر الاستعراضي المعقود في نيروبي. لقد كان لي شرف تولي منصب نائب الرئيس أثناء المؤتمر. وأشكر كينيا، لا على تنظيم القمة فحسب، وإنما على البيان الموضوعي الذي أدلى به ممثل كينيا أثناء هذه الدورة، مبرزا خاصة الموقف الأفريقي المشترك بشأن هذه المسألة، وقد درسنا هذه الوثيقة باهتمام كبير. أطيب تمنياتنا لكرواتيا، التي ستستضيف الاجتماع المقبل للدول الأطراف. إننا مستعدون لتقديم دعمنا لكرواتيا والتعاون معها في هذا المسعى.

ونحن نشاطر ما قيل أثناء هذه الدورة حتى الآن. ونسعى خاصة إلى تحقيق هدف انضمام جميع البلدان إلى الاتفاقية، وهو ليس هدفاً يسيراً، ويتعين، في رأينا، إنجازه تدريجيا. من الواضح أن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا يتمثل في إزالة الألغام والتخلص من الألغام على الصعيد الدولي، ونحن جميعاً ملتزمون بذلك.

استمعت إلى البيان الذي أدلى به سفير أستراليا والذي يتأسف فيه لما نشهده في سياق مؤتمر نزع السلاح من انعدام تقدم. فاسمحوا لي بأن أقول، بروح بناءة وشعور بالانفتاح والمرونة، كما قلت من قبل هنا في مؤتمر نزع السلاح في ١٥ شباط/فبراير، إن إيطاليا لن تعترض مبدئيا على مناقشة نزع السلاح التقليدي في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك فرض المزيد من القيود على الألغام الأرضية، شرط أن تتماشى مع اتفاقية أوتاوا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إيطاليا المُوَقّر، السيد السفير كارلو تريتسا، على البيان الذي أدلى به، وأظن أن بهذا أصل تقريبا إلى نهاية قائمة المتحدثين، خاصة حول الموضوع الذي تطرقت له الوفود في الجزء الأول من هذا الاجتماع. وأشكر أعضاء الوفود الذين تحدثوا بمناسبة الذكرى السادسة لبدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشرك وفدي في إحياء هذه الذكرى السنوية الهامة. وأود أيضا أن أشكر أعضاء الوفود الذين تحدثوا حتى الآن على عباراتهم الحارة إلى الرئاسة، وإلى بلدي أيضا بالنسبة للسفير سميث. إنني أُقدَر ذلك.

أظن أن المتحدث التالي في قائمتي هو ممثل فنزويلا الموقّر، وإذا كان كذلك فليتفضل السيد السفير.

السيد كارّيرو كوبيرُس (فنزويلا) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، يسرني أن أُقَدِّمَ نفسي وأن أُشارك في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح. أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السفير كوغلي على الترحيب الودي الذي خصني به، وفي الوقت ذاته أود أن أثني عليه لما يقوم به من عمل نبيل ومهم برئاسته مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب لجميع الحاضرين عن عزمي على العمل من أجل تحقيق اتفاقات موضوعية وضرورية.

لقد كان من حسن حظ فنزويلا، وهي أمّة مسالمة ومحبة للسلام، أنها لم تشارك في نزاع دولي فوق أراضيها منذ حرب الغزو والإبادة الجماعية والاستقلال الفظيعة التي دامت ٣٠٠ سنة، وانتهت في ١٨٢٣. وتعدّ الدولة التي أمثلها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي اتخذت من خلالها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خطوة لا سابق لها، إذ أعلنت أنها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. ونحن نؤيد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية تأييداً تاماً، على غرار ما جرى في جنوب شرق آسيا، وجنوب منطقة المحيط الهادئ، ومنغوليا، والجهود التي يجري بذلها في أفريقيا وفي الشرق الأوسط. وكذلك، إلى جانب الأعضاء الآخرين في المجموعة الآنديّة (إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا)، يشكل إقليم فنزويلا جزءا من منطقة سلمية، خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، على نحو ما ينص عليه إعلان كيتو المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي اعتمده المجلس الرئاسي الخامس عشر للمجموعة الآنديّة، والذي يقرّ بأن السلم والأمن شرطان أساسيان لتحقيق مستويات أعلى من النمو في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة الآندية دون الإقليمية.

وفنزويلا طرف في معظم اتفاقات نزع السلاح الرئيسية التي تحظر استخدام الغازات الخانقة والسامة، وانتشار الطاقة النووية، والأسلحة البكتريولوجية والتُكسينية، والأسلحة الكيميائية، والتجارب النووية والألغام

المضادة للأفراد. وأود ان أغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى من تحدثوا قبلي إحياءً للذكر السنوية لاتفاقية أوتاوا. وعملاً بالمُهل المنصوص عليها في الاتفاقية، قامت حكومتي بتدمير ١٨٩ ٤٧ لغماً من الألغام المضادة للأفراد، واحتفظت بعدد قليل لأغراض التدريب وفقاً لنص الاتفاقية. وتعد فنزويلا من بلدان الطليعة في تقديم المساعدة التقنية في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية في أمريكا اللاتينية، وتعمل عملاً وثيقاً مع منظمة الدول الأمريكية، وخاصة في أمريكا الوسطى. إن التقليد السلمي لفنزويلا يُعَدُّ أحد مواطن قوتها إذ تشارك في هذا المؤتمر، الذي يمثل المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح.

ونحن نعتقد أننا، بقدر أكثر بقليل من المرونة وحسن النية، سنتمكن من التوصل إلى توافق الآراء الذي انتظرناه طويلاً بشأن خطة عمل شاملة ومتوازنة. إن بلدي، كما كررت ذلك مرات عديدة في هذه القاعة، وعلى لسان المتحدثين باسم مجموعة الـ ٢١، يعتبر أن اقتراح السفراء الخمسة يمثل أساسا متينا للشروع في أعمال المؤتمر الموضوعية. لذا أغتنم هذه الفرصة لحث الوفود التي لم تتحدث دعماً لهذا الاقتراح على أن تقوم بذلك، ولحث الوفود التي ما تزال تساورها بعض الشكوك بشأنه على أن تعبر عن هذه الشكوك، من أجل التوصل إلى حل تفاوضي. أود أن أقول، سيدي الرئيس، إنه يمكنكم التعويل علي وعلى حكومتي في المهمة التي أُوكلت إليكم والتي قبلتم القيام بها. وإنني لعلى ثقة تامة من أن هذه السنة التي بدأت برئاسة السفير ساندرز الجريئة، ممثل مملكة هولندا، وبقيادته ونهجه المجتهد في العمل، سنستطيع المضي قدما صوب هدفنا الرئيسي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فنزويلا المُوَقّر، السيد كارّيرو كوبيرُس، على البيان الذي أدلى به، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

هل يوجد أي وفد آخر يريد التحدث في هذه المرحلة؟ إن لم يوجد، أود أن أُقدم لكم تقريراً مرحلياً عما وصلتُ إليه في مشاوراتي.

على نحو ما بَيَّنت في البيان الافتتاحي الذي أدليت به أمام هذا المؤتمر في الأسبوع الماضي، فإنني بصدد سلسلة من المشاورات الثنائية مع بعض الأعضاء، حيث ألتقي بكل البلدان التي ترغب في مقابلتي. وتقوم إدارة شؤون نزع السلاح بتنظيم هذه المواعيد نيابة عني، ويرد اسم كل عضو من أعضاء هذا المؤتمر على قائمة إدارة شؤون نزع السلاح.

وكما ذكرت، يظل التركيز في مشاوراتي على "مواضيع يتعين التفكُّر فيها" الواردة في الورقة غير الرسمية التي قدمها الرئيس السابق، السفير كريس ساندرز، بصفته الشخصية. وكما يعلم الأعضاء، ليس لهذه الورقة أي مركز آخر، فهي مثلاً لا تحل محل الاقتراحات السابقة التي طُرحت على مؤتمر نزع السلاح، لمجرد أنني استخدمها كأداة في المشاورات. لكنها توفر لي وسيلة مناسبة ومفيدة لاختبار مدى مرونة المؤتمر.

في صباح اليوم، التقيت مع ممثلين عن ٢٢ بلداً، أو ما يناهز ثلثي الأعضاء. ومساء أمس، قدم لي أيضا المنسق الإقليمي تقريرا يخبرني فيه بنتائج مناقشات الأفرقة، أو التقدم في تلك المناقشات، وإنني ممتن لهم على جهودهم الجارية.

من الواضح أنه لم يحن الوقت لي بعد لاستخلاص أي نتائج غير أنني كوّنت بعض الانطباعات الأولية. هذه الانطباعات لا تستند إلا إلى المشاورات الثنائية، وهي كالتالي:

- يهيمن، ولا غرو، هاجس الشروع في الأعمال الجوهرية؛

- وهناك أيضا هاجس كبير بشأن الشروع في العمل بشأن موضوعٍ أو أكثر من المواضيع الرئيسية الأربعة، يرافقه استعداد كبير للمرونة؛ أي أن تكون المرونة على أساس متبادل. وقد لوحظت هذه المرونة في عدة جوانب - من خلال الاستعداد للتفكير في تطوير اقتراح السفراء الخمسة، أو بواسطة النهج المتبع في الورقة غير الرسمية المعنونة "مواضيع يتعين التفكر فيها". كما ذكرت منذ قليل، يتوقف الاستعداد للمرونة على استعداد كل عضو من أعضاء المؤتمر لذلك ولقد حصلت، في هذا الصدد، على دعم واسع استجابة لطلبي بأن لا تُرفق المواقف المعارضة بالتفسيرات فقط، وإنما ببدائل، وبحلول عملية؛

- هناك تأييد كبير للنهج الذي طرحته بشأن استمرارية الرئاسة، وسأعمل، بصفتي رئيساً، على إبقاء خلَفي على إطلاع قدر الإمكان؛

- أعرب كثير من الأعضاء عن أسفهم لعدم إمكان تعيين المنسقين الخاصين الأربعة الذين حددهم الرئيس السابق؛

- ثمة تأييد كبير لما أبذله من جهود في سبيل تعزيز الشفافية، بما في ذلك تقديم تقرير مباشر عن سير الاتفاق على برنامج عمل؛

- من المسلَّم به على نطاق واسع بأن ما يحرز من تقدم في مؤتمر نزع السلاح سيكون له تأثير على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار.

نتيجة لذلك، وعلى الرغم من إدراكي التام بأنه ما زال يتعين علي التشاور مع ثلثي عدد الأعضاء، فأنا في غاية الارتياح لمدى الدعم الذي لقيته التوجيهات التي اتبعها الرئيس السابق والتي أتبعها اليوم للخروج ببرنامج العمل من المأزق في أقرب وقت ممكن هذه السنة. وأنا ممتن للزملاء الذين تشاورت معهم حتى الآن على استعدادهم للإجابة على الأسئلة المباشرة التي طرحتها عليهم.

أنوي إنهاء مناقشاتي الثنائية يوم الجمعة المقبل، ليس غدا وإنما في الأسبوع القادم. وحتى ذلك الوقت، أواصل تشجيعي للمنسقين الإقليميين على التشاور مع أفرقتهم كلما رأوا ذلك مناسبا.

ويمكن الحصول على نسخ من هذه التعليقات من الأمانة.

وإن لم يكن هنالك متكلمون آخرون في اجتماع هذا الصباح، نكون قد اختتمنا أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٠ آذار/مارس.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥

- - - - -